ووجود السبب وهو كلمة النذر قوله والبقية نفي الوجوب بتواخيره
بالتوبة قوله احتراز عن المعصية المجاورة اي المقارنة للعبادة وهي
اذا والنذر قوله على وجوه ستة اما ان لا ينوي شيئا قيل ههنا اقسام
ثلثة اخر بحسب عقلي الاول ان ينوي نفيهما معا والثاني عدم نية
النذر به مع نفي اليمين والثالث عدم نية اليمين مع نفي النذر انتهى
لا يخفى ان هذا الحصر بالنسبة الى الصور الواقعة في الاستعمال فتلفظ
لفظا والذهول عن معنيه يقع كثيرا وانما تلفظ ونفى معنيه معا
وجعل الكلام لغوا محضا فهو غير واقع في محاورة العقلاء وكذا
نفي احد المعنيين بالقصد بنيا في الذهول عن قوته فتدبر قوله
وهذا الاشكال مشهور لعل الاشكال لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز
فان النذر حقيقة لا يحتاج بنوته الى القرينة فكيف تقديم قوله
لانه نذر بصيغته على ملوحيه لانه اسبق لانه احد الاجزاء المذكورة
في رفع هذا الاشكال قوله والصوم شرط وعن ابي حنيفة ان الصوم
ليس بشرط لانه عبادة وهو في نفسه اصل فلا يكون شرطا لغيره ولنا
قوله صلى لا اعتكاف الا بالصوم والقياس في مقابلة النص
المنقول غير مقبول قيل فيه كلام فانه يحتمل ان يكون قوله لا
اعتكاف الا بالصوم من قبيل قوله صلى لا صلوة الا بالفاتحة
انتهى والحق ان هذا قول بهذه الصفة الشرطية تأمل يعلم
على خلافه دليل يعارضه كقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من
القرآن في عموم شرطية الفاتحة فتدبر قوله فهو ايضا على الكواهية
انما قال ايضا لانه يوجب كلل الاكل في يوم الصوم تنتفي البتة
في الجملة قوله ويقضي اي ذلك اليوم فقط قوله حتى الليل
كله يعني المخالفة في جزء ما في المخالفة في المجموع قوله ففعل قبله

قوله والصوم وقوله فهو ايضا اعتكاف فيه نظر كما ذكره التقوم او لتذكر

مولانا لعصوم يكما لم

لم يجز المفهوم منه عموم الجواز قبل وجود المعلق به اما اذا وجد فظاهر
ان يجوز التقديم على وقت النذر مثلا اذا قال ان جاء فلان فعلي صوم
يوم عقيب الغد فصام في الغد يجيئه في ذلك اليوم فالظاهر منه الجواز
باب الاعتكاف قوله لغة اللبث هكذا في عامة الشروح والكتب
ان يقال هو لغة او الاعتكاف لغة اللبث على ما هو المشهور فافهم
واللبث بفتح اللام وكسرها والباء بالفارسية درنكي كودن قوله في مسجد
جماعة اعم من ان يصلي فيه الصلوات الخمس او بعضها وعن ابي حنيفة رح انه
لا يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس فاعتبار صفة انتظار الصلوات فتحقيق
بكار يفوت في غيره وقيل في الجامع يجوز نفله وان لم يصل فيه سائر الاوقات
قوله ومختارها بالرفع معطوف على ظاهر الرواية قوله وخص بالاكل
والشرب وغيرهما الخ يحتمل ان يكون الباء في هذه الافعال داخلا على المقصور
عليه اي المعتكف تأكل في المسجد وغيره للوضوء الضرورة الى الخروج و
يحتمل ان يكون داخلا على المقصور اي البيع والشراء في المسجد مخصوص
بالمعتكف لا يجوز لغيره بلا ضرورة فعلى الاول يكون ضمير غيره للمسجد
وعلى الثاني للمعتكف وكلتا المفهوم منه عبارة الهداية ان يكون الباء
في الاولى داخلا على المقصور عليه وفي الاخير على المقصور حتى
فصل المتلتي صفا كما في كشف فراجع اي بما ان المراد بالبيع والشراء
ما لا بد منه من الطعام ونحوه واما اذا اتخذ ذلك متجرا فيكره وقال
الزيلعي الصحيح خلافه وقيل في قول صاحب الهداية انه قد يحتاج الى ذلك
بان لا يجد من يقوم بحوائجه الا بمال فعلم هذا وانت تعلم ان البيع
للتجارة ايضا من الحوائج التي لا ينتظم معاش الآدمي قوله والقمت
بفتح الصاد وكسرها اليم مصدر من باب نصر قوله تقتضي بعمومه ان
لا يتكلم عند المعتكف الا بخير في افهام هذا الحصر مع هذه الآية تأمل

كما اشير اليه منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)